



الجمهورية العربية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي





التعليم العالي .. حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال 20 عاماً 1990 – 2010م

إعداد/

الإدارة العامة للنظم والمعلومات والاتصال

هاتف: 535031

فاكس: 535030

بريد إلكتروني: moheyemen@gmail.com



الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
4	مقدمة
6	الإستراتيجيات
7	المنظومة التشريعية
8	الإلتفاق على التعليم الجامعي
8	تطور مؤشرات الطلاب: القبول – الإلتحاق – الخريجون
9	البنية التحتية
10	البعثات والمنح الدراسية
11	أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية
11	برامج تحسين النوعية والجودة
12	المرأة في التعليم الجامعي
13	البحث العلمي
14	تكنولوجيا التعليم وتقنية المعلومات
15	الدراسات العليا
15	المنح والمساعدات الخارجية
16	التعليم الجامعي الأهلي
17	يوم العلم



مقدمة:-

أولت الجمهورية اليمنية منذ انطلاقتها في الـ 22 من مايو 1990 م التعليم العالي اهتمام خاصاً و ترجمت هذا الاهتمام في ايلاء هذا القطاع كياناً وزارياً مستقلاً تمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ادراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره الحيوي في خدمة العملية التنموية في اليمن باعتباره البوابة التي يخرج منها صناعات مستقبل اليمن ممن يلتحقون بالجامعات والدراسات العليا في جميع التخصصات العلمية الحديثة علاوة على الدور المعول على البحث العلمي في دراسة الظواهر والمشكلات والخروج بحلول ورؤى تنير الطريق وتفتح دروب للرفق والتطور .

وتمثل الوحدة المباركة مرحلة إنعطاف هامة وضعت قطار التعليم في مساره الصحيح وساهمت في التوسع الكمي والنوعي والإمتداد لخدمات التعليم العالي على مستوى كافة ربوع الوطن، كما ساهمت في تنوع هياكل ومؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي.

وخلال 20 عاماً من عمر الجمهورية اليمنية شهد قطاع التعليم العالي توسعاً وتطوراً كبيرين حيث بلغ عدد الجامعات الحكومية في العام 2010م عدد 16 جامعة منها سبع جامعات تحت التأسيس هي جامعات (لحج - حجة - الضالع - أبين - شبوه - وادي حضرموت - صعدة) وتضم الـ 9 جامعات (113) كلية منها (51) كلية في مجال التخصصات العلمية والتطبيقية و (62) كلية في مجال العلوم الإنسانية مقارنة بجامعتين فقط في العام 1990م (عدن ، صنعاء) لم يكن عدد الكليات فيها يتجاوز 19 كلية منها 11 كلية في جامعة صنعاء و 8 كليات في جامعة عدن، توزعت من حيث النوع إلى 7 كليات علوم تطبيقية و 12 كلية علوم إنسانية. ووصل عدد الجامعات والكليات



الأهلية عام 2009م إلى 32 جامعة وكلية تضم 67 كلية منها 41 كلية في التخصصات الإنسانية و 26 كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية.

وتستحق مرحلة ما بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة أن يطلق عليها مرحلة العصر الذهبي للتعليم العالي في اليمن، لما شهدته هذه المرحلة من تحولات جذرية وإنجازات نوعية تحققت بفضل الإرادة القوية وتوحيد جميع الطاقات وشحن الهمم وحشد الإمكانيات المتوفرة لتأهيل الجامعات القائمة وتطويرها وإنشاء جامعات جديدة في مختلف المحافظات اليمنية لتحقيق التوازن والتوزيع العادل لثروة العلم على أبناء الوطن الواحد.

ولقد جاءت تلك الإنجازات والتحويلات من خلال هذا النسيج من المؤسسات التعليمية العديدة والمتنوعة التي غطت كافة ربوع وطن آل 22 من مايو لتصبح أشجاراً مثمرة طاولت السماء اعتداداً، وزرعاً وافراً ضرب بجذوره حتى وافى الينابيع، ولنترك للغة الأرقام توضيح حجم الإنجازات ومستوى التطور في ظل الوحدة الخالدة في التقرير التالي:



الإستراتيجيات

عانى التعليم الجامعي في اليمن قبل الوحدة بشطريه الشمالي والجنوبي من غياب فلسفة تربوية واضحة تكون بمثابة الموجة الرئيس للعمل التربوي فضلاً عن ضعف المواثمة بين أهداف التعليم العالي والتنمية وكذلك القصور في الربط بين سياسات التعليم العالي واحتياجات ومتطلبات التنمية ويتضح ذلك من خلال العودة إلى القوانين واللوائح والنظم الخاصة بالتعليم العالي في الشطرين قبل الوحدة. إذ اقتضت الأهداف والسياسات التي تضمنها قانون إنشاء جامعة عدن وقانون إنشاء جامعة صنعاء على أهداف فضفاضة غير محددة وتلامس قضايا التنمية ملامسة شكلية كما أنها ليست ذات صلة مباشرة بعملية التنمية، حيث اعتمدت سياسة الباب المفتوح في عملية القبول والتسجيل وغابت السياسات الواضحة في مجال البحث العلمي، بالإضافة إلى ضعف المرونة في تأهيل الكوادر، ومحدودية التنوع في برامج التعليم ومساقاته. ولهذا حرصت دولة الوحدة على إيجاد فلسفة تربوية واضحة لقطاع التعليم العالي في إطار المنظومة التعليمية والتربوية بشكل عام تمثلت بجملة من الإجراءات والقوانين والأنظمة بدأت بالقانون رقم 45 لسنة 1992م بشأن التربية والتعليم، وكذلك قانون الجامعات اليمنية رقم 18 لسنة 1995م، بالإضافة إلى عدد من اللوائح والأنظمة الجامعية. وأصبح للتعليم العالي إستراتيجية وطنية للأعوام 2006 – 2014م تمثل الإطار المرجعي لتطوير التعليم العالي والارتقاء بأداء مؤسساته في اليمن. كما أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أصبح لها رؤية ورسالة محددة وأهداف واضحة وسياسات متطورة ذات مضامين تنموية.

ولقد حددت الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي الرؤية المستقبلية للوزارة والجامعات، وعملت على تحديد الآليات الهادفة إلى إعادة بناء مؤسسات التعليم العالي وبرامجه والأخذ بالجديد والنافع من التجارب الناجحة التي تساعد على تضيق الفجوة التي تتسع تدريجياً بينه وبين ما يدور حوله من تحولات وتحديات.



المنظومة التشريعية

مثلت قضية إيجاد منظومة تشريعات متكاملة للتعليم العالي أحد أهم الأولويات بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة نظراً لما تمثله من أهمية بالغة في تنظيم أسس وإدارة وتسيير شؤون مؤسسات التعليم العالي حيث لم يكن يوجد عام 1990م سوى تشريعيين هما قانون إنشاء جامعة صنعاء وقانون إنشاء جامعة عدن وكان هذين التشريعين هما الإطارين القانونيين اللذان ينظمان التعليم العالي في اليمن، وخلال الفترة من عام 1990م وحتى 2001م صدرت العديد من القوانين واللوائح ومنها قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته الذي أنهى التشطير القانوني في أهداف وفلسفة وأسس المناهج والتنظيم الأكاديمي والإداري في حياة التعليم الجامعي في اليمن، وتم إصدار نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات الحكومية كما صدرت اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي في العام 2004م وكذلك قانون البعثات والمنح الدراسية رقم (19) لسنة 2003م ولائحته التنفيذية، وقانون الجامعات والكليات الأهلية رقم 13 لسنة 2005م.

ومثلت الفترة من 2006 – 2009م مرحلة استكمال المنظومة التشريعية للتعليم العالي حيث تم إعداد وإصدار مجموعة من القوانين واللوائح الهامة وفي مقدمتها مشروع قانون التعليم العالي وإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وإصدار لائحتين تنفيذيتين لقانون الجامعات " الحكومية والأهلية " و 10 لوائح تنظيمية هي النظام الموحد للدراسات العليا، نظام ضوابط التعليم عن بعد، النظام الموحد لشؤون الطلاب، إنشاء مركز تقنية المعلومات ولائحته التنظيمية، جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي ، الاتحاد الرياضي للجامعات اليمنية، المنح الداخلية، واللائحة التنظيمية المعدلة للوزارة، بالإضافة إلى 3 لوائح في طور الإعداد (نظام وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، اللائحة التنظيمية لمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي – لائحة تنظيم الموارد الذاتية في الجامعات الحكومية) فضلاً عن صدور قراراتين وزاريتين بـ " قواعد ومعايير الاستمرارية للدراسات العليا ، مهام مستشاري الملحقيات الثقافية ومساعدتهم " .



الإنفاق على التعليم الجامعي

شهد الإنفاق على التعليم العالي نمواً كبيراً سنة بعد أخرى ليصل في العام 2008م إلى 55 مليار ريال بالمقارنة مع 557 مليون ريال في العام 1990م و 10.346 مليار ريال عام 1999م، وهذا يعكس الأهمية المتزايدة التي أولتها دولة الوحدة والحكومات المتعاقبة لقطاع التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً وقد مثل الإنفاق على التعليم خلال العشر السنوات الماضية في المتوسط ما يقرب من 5% من الناتج المحلي الإجمالي وما نسبته 19% من إجمالي النفقات العامة للدولة وهذه النسبة تماثل نسبة ما تنفقه الدول المتقدمة ودول الخليج العربي على قطاع التعليم.

وتعد اليمن من الدول القلائل التي تزيد نسبة ما تنفقه الدولة على التعليم عن ما تنفقه على القطاعات السيادية الأخرى. كما شهد الإنفاق في مجال التعليم العالي تطور هام يتمثل في تنويع مصادر التمويل من خلال استحداث أنظمة جديدة مثل النظام الموازي والنفقة الخاصة والتعليم المسائي والتعليم عن بُعد بالإضافة إلى تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في تقديم الخدمات لمؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع.

تطور مؤشرات الطلاب: القبول - الالتحاق - الخريجون

إن 20 عاماً من عمر الوحدة الخالدة مثلت مرحلة تحول جذرية في هذا الجانب وللمقارنة بين واقع التعليم العالي عشية إعلان الوحدة عام 1990م والوقت الراهن يتضح التطور الكبير في مؤشرات القبول والالتحاق والخريجين في مؤسسات التعليم العالي، فعلى سبيل المثال لم يكن يتجاوز عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي عشية إعلان تحقيق الوحدة اليمنية سوى 39.990 طالباً وطالبة، وأرتفع العدد إلى 139.822 طالب وطالبة في العام 99/98م، فيما بلغ عدد الملتحقين في الجامعات الحكومية والأهلية خلال العام 2009/2008م 253.816 طالباً وطالبة، وعلى مستوى المقبولين لم يكن يتجاوز عدد المقبولين في العام الدراسي 91/90م سوى 4.720 طالباً وطالبة، وزاد العدد ليصل إلى 55665 طالب وطالبة في عام 2003/2002م، وارتفع في عام 2009/2008م إلى 62.000 طالباً وطالبة في الجامعات لحكومية، وعلى مستوى الخريجين في عام 91/90م



لم يتجاوز عددهم 2.397 طالباً وطالبة، وأرتفع العدد ليصل إلى 17.747 خريج وخريجه عام 99/98م، فيما بلغ عدد الخريجين في الجامعات الحكومية والأهلية 28.000 طالباً وطالبة في العام 2009/2008م.

البنية التحتية

إن الإنجازات التي تشهدها جامعات بلادنا في مجال التعليم العالي تأتي ضمن مسيرة النهضة الحضارية التي استفاد منها الوطن والمواطن وجعل من مشاريع الجامعات في كل جزء من وطننا الغالي ومبانيها معالم بارزة في مدن ومحافظات اليمن. ولن نذهب بعيداً في الاستشهاد بحجم الإنجاز في هذا المجال إذ بلغ إجمالي المشاريع المنفذة في الجامعات الحكومية خلال العام 2008م في مجال البنية التحتية 221 مشروعاً بتكلفة إجمالية تصل إلى 18.476.388.286 ريال، وبالمقارنة مع وضع البنية التحتية في جامعتي صنعاء وعدن عام 91/90م لم يكن لدى جامعة عدن مباني منشأة لأغراض التعليم الجامعي، وكانت إدارة الجامعة وكلياتها ومراكزها عبارة عن مباني قديمة تابعة للدولة وليست مباني أنشئت وصممت كمباني تعليمية جامعية، ومنها بعض المدارس وكذا قصر سلطان لحج في عدن كمباني لكليات الجامعة، ومبنى حكومة ما كان يعرف بحكومة إتحاد الجنوب العربي لرئاسة الجامعة، وكذلك مباني ثانوية الشعب كمبنى لكلية التجارة والاقتصاد واستخدام مبنى المجلس التشريعي كمبنى لكلية الحقوق وقصر سلطان لحج لكلية الزراعة بلحج ومبنى ثانوية أبناء الإنجليز في خور مكسر لمبنى كلية التربية عدن، ومبنى المعهد الفني بالمعلا لكلية الهندسة، وفيما يتعلق بوضع مباني جامعة صنعاء في تلك الفترة فقد ساهم الدعم الكويتي بإنشاء المدينة الجامعية - الجامعة الجديدة - وكذلك الجامعة القديمة. ومن خلال نظرة سريعة لواقع البنية التحتية لجامعتي صنعاء وعدن حالياً وبقية الجامعات نجد حجم التطور الكبير في هذا المجال إذ بلغ متوسط ما تنفقه الدولة على المباني والمنشآت والتجهيزات في الجامعات 5 مليار ريال سنوياً خلال الفترة من 1993م وحتى 1999م.

وقد عكست هذه التطورات الكبيرة للتعليم العالي في اليمن الرعاية الكريمة والاهتمام الكبير من القيادة السياسية ممثلة بفضامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.



البعثات والمنح الدراسية

إن استمرار عملية الابتعاث وزيادة حجم الانفاق عليها جسد حرص واهتمام القيادة السياسية في إعداد وتأهيل شباب هذا الوطن في مختلف التخصصات وأكد رؤيتها الاستراتيجية في تنويع مصادر المعرفة في إعداد الموارد البشرية فقد وصل إجمالي الانفاق على الابتعاث الخارجي خلال العام 2010م أكثر من 13 مليار ريال منها 10 مليار ريال تكلفة المبتعثين على نفقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ولا مجال للمقارنة بين واقع الابتعاث الخارجي عام 1991م الذي لم يكن يتعدى عدد الموفدين 1232 طالب وطالبة بالمقارنة مع عدد 9.475 مبتعث للخارج خلال العام 2009م منهم 7384 على نفقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول يوضح تطور الإنفاق على البعثات والمنح الدراسية

المبلغ	العام
4.513.045. 117	2004
5.570.973. 214	2005
6.117.058. 790	2006
9.100.616	2007

ولمزيد من تسليط الضوء على تطور الإنفاق على عملية الابتعاث يوضح الجدول تطور الإنفاق على الابتعاث للخارج للموفدين على نفقة وزارة التعليم العالي فقط، وقد ساهمت عملية إعداد الموارد البشرية سواء في الجامعات اليمنية أو في الجامعات العربية والأجنبية في رفد الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة داخل اليمن وخارجها بألاف

الخريجين وقد أصبحوا تروساً فاعلة في مفاصل الاقتصاد والتنمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد الطلاب المتخرجين من المبتعثين خلال الفترة 1998م - 2009م أكثر من 9780 طالب وطالبة في مختلف المجالات. واستحدثت الوزارة امنح الداخلية ابتداءً من العام الدراسي 2006/2007م حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات الحاصلين على منح داخلية 1417 طالب وطالبة في 8 جامعات حكومية وأهلية. وعملت الوزارة على تطوير عملية الابتعاث وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص عبر الإعلان والمفاضلة، حيث بلغ عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية خارجية عبر المفاضلة خلال الفترة من 31 مارس 2006 وحتى 31 ديسمبر 2008م 4.921 منحة دراسية.



أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية

مثل التطور الكبير في عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات اليمنية شاهد حي على منجزات الوحدة المباركة فبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من عمر جامعتي صنعاء وعدن لم يكن يتجاوز عدد أعضاء هيئة التدريس عام 1990م سوى 1073 عضواً، وخلال عقدين من عمر الوحدة المباركة وصل عددهم إلى قرابة 7000 عضو، وقد رافق هذا النمو الكبير تحقيق تجديد وثناء نوعياً متميزاً بفعل التنوع الأكاديمي الواسع لأعضاء هيئة التدريس والمنتسبين لكثير من مدارس العالم بغربه وشرقه. وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة 4.417 عضواً عام 2003/2002م ما بين معيد ومدرس وأستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى 6.879 عضواً في العام 2008/2007م، وفي العام 2009/2008م زاد العدد ليصل إلى 6975 عضواً في 9 جامعات حكومية.

برامج تحسين النوعية والجودة

فرض النجاح الكبير في معركة الكم والتوسع الشامل أفقياً ورأسياً بفضل الجهود المبذولة خلال العقدين الماضيين ضرورة مواجهة تحدي جودة التعليم وربطه بأهداف التنمية المستدامة وهذا ما جعل وزارة التعليم العالي تركز جهودها على جميع المستويات سيما خلال الفترة من 2006 - 2009م نحو تحسين نوعية التعليم والتعلم وضمان التمويل اللازم محلياً ودولياً كما عملت الوزارة على تنفيذ عملية مراجعة شاملة لتحديث البرامج والمناهج الدراسية وتنويع المسارات الأكاديمية والمهنية وافتتاح وإنشاء برامج ومساقات دراسية جديدة والحرص على تحقيق التفاعل بين المناهج الدراسية واحتياجات سوق العمل وتنفيذ مشروع إعادة هيكلة قطاع التعليم الجامعي.

كما تم إدخال مفاهيم الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من خلال إنشاء مراكز تطوير الأداء الأكاديمي ووحدات ضمان الجودة في الكليات والجامعات وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية للعاملين في الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وتوجت هذه



المشاريع بإصدار اللائحة التنظيمية لمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة ونظام معايير الاعتماد الأكاديمي وإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي.

المرأة في التعليم الجامعي

جاءت الوحدة اليمنية المباركة عام 1990م لتعيد للمرأة اليمنية اعتبارها وتضعها في مقدمة الاهتمامات وانعكس ذلك بوضوح على تطور التحاق الإناث بمؤسسات التعليم الجامعي الذي أخذ بالتطور والنمو المتزايد منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية نظراً للتوسع في توفير خدمات التعليم الجامعي لمعظم المحافظات وعدد من المديريات وتكشف الأرقام حجم التطور الكبير إذا ارتفع عدد الملتحقات بالتعليم الجامعي من 4577 طالبة جامعية عام 1990/1991م إلى 14.719 طالبة عام 1996م إلى أكثر من 60.828 طالبة عام 2007/2008م، حيث ارتفع نصيب الإناث في التعليم الجامعي من 16% عام 1990 إلى 31.1% في عام 2008م، وأرتفع عدد المتخربات من الجامعات من 504 خريجة عام 1990/1991م إلى 5.707 خريجة عام 2008/2009م. وفي مجال البعثات والمنح الدراسية الخارجية بلغ عدد المبتعثات في العام 2009م عدد 663 طالبة يدرسن في 27 دولة شقيقة وصديقة، فيما بلغ عدد الطالبات الحاصلات على منح داخلية في الجامعات اليمنية 857 طالبة.

وعلى مستوى التعليم الجامعي الأهلي حققت نسبة مشاركة الإناث تطور مستمر فقد ارتفعت من 21.2% عام 2002/2003م من إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي الأهلي إلى 25.2% في العام الدراسي 2007/2008م.

وعلى مستوى هيئة التدريس في الجامعات لم يكن يتجاوزن (153) عضوه عام 1990/1991م فيما وصل عددهن إلى 1280 عضوه في عام 2008/2009م.

وعلى مستوى التعيينات في الوظائف الإدارية والأكاديمية فقد بلغ عدد النساء التي تم تعيينهن بدرجة مدير عام في الوزارة والجامعات 38 امرأة و 14 امرأة بدرجة عميد كلية ونائب عميد ومدير مركز ورئيس قسم علمي.



البحث العلمي

شهد البحث العلمي تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع خلال العام الأول بعد إعادة تحقيق الوحدة المباركة حيث لم يكن يتجاوز عدد مراكز الأبحاث والاستشارات في الجامعات عام 90/91م سوى أربعة مراكز فقط، فيما وصل عدد المراكز عام 2009م في الجامعات اليمنية الحكومية 38 مركزاً.

وعملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إيجاد رؤية تشمل السياسات العامة المهادفة إلى تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وتوجت جهودها في هذا المجال بإنشاء جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي ابتداءً من العام 2008م، كما تم استحداث موازنة خاصة للبحث العلمي في موازنة كل جامعة من الموازنة العامة أو من الموارد الذاتية، بالإضافة إلى إنشاء جائزة جامعة عدن لتشجيع البحث العلمي، وجائزة الأستاذ الجامعي بجامعة صنعاء، بالإضافة إلى قيام الوزارة سنوياً بتمويل 15 مشروعاً بحثياً في 15 مجال من المجالات التي تخدم احتياجات ومتطلبات التنمية، بمبلغ مليون ونصف المليون ريال لكل مشروع بحثي.

بالإضافة إلى توسيع وتطوير الأنشطة البحثية من خلال المؤتمرات العلمية، ورش عمل، ندوات وغيرها (التي تنظمها الوزارة والمؤسسات العلمية التابعة لها سنوياً في مختلف المجالات في سبيل تعزيز دور التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن في سياق ما تشهده الوزارة من تحولات في أنشطتها وتطوراً في آليات عملها وتوسعا في برامجها باتجاه الوصول بقطاع التعليم العالي في اليمن إلى المستويات المنشودة.

وأنشأت الوزارة ضمن هيكلها التنظيمي الجديد قطاع للبحث العلمي وتعمل حالياً على وضع سياسات عامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي للأعوام الخمسة القادمة. وجاري العمل حالياً على إنشاء المتحف الوطني للعلوم كمنارة علمية لاجتذاب الطلبة والجماهير وحفزهم على التفاعل مع العلوم والتكنولوجيا التي تعتبر إحدى أساسيات النماء والتقدم بتكلفة إجمالية لمشروع المتحف تصل إلى 20 مليون دولار.

كما تم تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية واستحداث برامج جديدة وزيادة عدد الإصدارات العلمية والمجلات المحكمة وتنظيم المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل.



تكنولوجيا التعليم وتقنية المعلومات

مساحة متميزة لأهم الإنجازات المحققة في مجال الاهتمام بتكنولوجيا التعليم وتقنية المعلومات والاتصالات، وجعلها إحدى وسائل التعليم والتعلم، من خلال إنجاز إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، وإنشاء مركز تقنية المعلومات في التعليم العالي، الدعم المقدم من الجانب الهولندي أكثر من 5 ملايين يورو، وقدمت الحكومة الصينية مبلغ 5 مليون دولار لتمويل مشروع الربط الشبكي لجامعة تعز بمبلغ 1.800.000 دولار.

أولت الوزارة أهمية بالغة لحوسبة نشاط الجامعات وإدخال الأنظمة الالكترونية لمواكبة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال إيجاد بنية تحتية متكاملة وإعداد وتأهيل كوادر متخصصة ومدربة في تلك المجالات .

وتمثلت أهم الإنجازات المحققة في هذا المجال إدخال الأنظمة الالكترونية المالية والإدارية لعمل مؤسسات التعليم العالي وتصميم وإعداد قواعد البيانات والمعلومات وخلال الفترة من 2006-2010م شهد هذا المجال تحولا كبيرا تمثل في إعداد خطة شاملة لتقنية المعلومات والاتصالات في نظام التعليم العالي وخطط فرعية للجامعات الحكومية بدعم هولندي . كما تم إنشاء مركز تقنية معلومات التعليم العالي عام 2008م وتم تزويده بالقدرات التنظيمية والبشرية لإدارة وصيانة وتنظيم وتطوير جميع الأصول التقنية والمعلوماتية في الوزارة والجامعات. وفي نهاية عام 2008م تم إطلاق المشروع العملاق المتمثل بتدشين العمل بمشروع الربط الشبكي للجامعات الحكومية الذي سيربطهما بشبكة معلومات واتصالات حديثة بتكلفة إجمالية للمرحلة الأولى للمشروع جامعات (عدن - صنعاء - تعز - حضرموت) حتى نهاية 2010م بمبلغ (3.375.000.000) ثلاثة مليار وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون ريال بلغت مساهمة الحكومة اليمنية في هذا المشروع 900.000.000 تسعمائة مليون ريال.

كما أثمرت جهود الوزارة في الحصول على دعم من جهات سعودية لتمويل مشروع الربط الشبكي المرحلة الثانية الذي يشمل جامعات (ذمار - الحديدة - اب - عمران)

ويمثل هذا المشروع احد أهم واكبر المشاريع التطويرية في تاريخ التعليم العالي نظرا لأهميته في أحداث نقلة نوعية في مسيرة وأداء التعليم العالي والبحث العلمي.



الدراسات العليا

شهدت برامج الدراسات العليا تطوراً كبيراً من حيث عدد البرامج وعدد الملتحقين والمتخرجين منها حيث لم يكن يوجد سوى 5 برامج دراسات عليا في جامعتي صنعاء وعدن عام 1991/1990م ولم يتجاوز عدد المتخرجين من برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء عام 1991/90م عدد 110 طالب وطالبة منهم 102 طالب في مجال الدبلوم العالي و8 طلاب في مجال الماجستير و22 طالب متخرج في مجال الدبلوم في نفس العام من جامعة عدن.

وأثمرت جهود تطوير وتوسيع برامج الدراسات العليا خلال العشر السنوات الأولى من عمر الوحدة لتصل إلى عدد 24 برنامجاً دراسياً بجامعة عدن و36 برنامجاً دراسياً بجامعة صنعاء عام 2000م وارتفع عدد البرامج في الجامعتين ليصل إلى 36 و47 برنامج لكل جامعة على التوالي في عام 2008م. وارتفع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية إلى 1374 طالب وطالبة في عام 2003/2002م ليصل إلى أكثر من (2541) طالب وطالبة عام 2008/2007م.

وبلغ إجمالي الرسائل والأطروحات التي تم مناقشتها في الجامعات اليمنية الحكومية خلال الفترة من 1991-2008م (2120) رسالة وأطروحة منها (1898) في مجال الماجستير و(222) في مجال الدكتوراه.

المنح والمساعدات الخارجية

تمثلت جهود الوزارة في العمل على تطوير الهياكل التنظيمية والقدرات المؤسسية وتطوير البرامج الدراسية في إطار فلسفة واضحة ومعلنة للتعليم العالي من خلال الإستراتيجية ورؤية الوزارة ورسالتها حتى عام 2014م. وذلك من خلال إيجاد قنوات للتمويل تركز على جوانب التطوير النوعية والمتمثلة بالحصول على منح ومساعدات وقروض من الدول والمنظمات المانحة وفي مقدمتها البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، حيث بلغ إجمالي الدعم المقدم من البنك الدولي خلال الفترة 2004 – 2010م مبلغ 18 مليون دولار منها 5 مليون دولار قرض لتمويل مشروع تطوير التعليم العالي – المرحلة الأولى و 13 مليون دولار منحة مجانية لدعم تحسين جودة البرامج الجامعية في 8 جامعات حكومية في إطار مشروع تطوير التعليم العالي – المرحلة الثانية،



فيما بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة على مشاريع البنية التحتية والتجهيزات والأثاث في الجامعات بدعم دولي كمنح ومساعدات خلال السبع السنوات الماضية مبلغ 1.956.250.182 ريال.

واستطاعت الوزارة الحصول على دعم لمشروعات التطوير للبرامج الدراسية عبر مشروع الدعم الهولندي لمؤسسات التعليم العالي والتي تمثل أكثر من 13 مشروعاً حيث تمكنت الوزارة من المنافسة في هذه المجالات مع سبعة عشرة دولة أخرى حصلت اليمن على 26% من الدعم المقدم وهو أعلى نسبة لأي دولة بينما حصلت بقية الدول على النسبة المتبقية من الدعم خلال الفترة من 2004-2008م وتمكنت الوزارة من الاستفادة من هذه الموارد وتوظيفها لتنفيذ جوانب من الرؤية الإستراتيجية للتعليم العالي ويقدر عال من التنسيق والتكامل مع مختلف مؤسسات التعليم العالي ، بما في ذلك التنسيق مع وزارات التعليم الأخرى في إطار نظرة شاملة ومتكاملة للنظام التعليمي حيث بلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة بمساعدات ومنح من الجانب الهولندي المنفذة خلال الفترة من 2005م وحتى 2010م 20.185.000 يورو.

التعليم الجامعي الأهلي

يعتبر التعليم الجامعي الأهلي أحد منجزات دولة الوحدة التي سعت نحو إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في بعض القطاعات الخدمية والإنتاجية، ومنها مجال التعليم العالي، وجاءت هذه الخطوة تأكيداً على إيمان دولة الوحدة بخلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص تمكنه من المساهمة في بناء الوطن ونهضته وتقدمه.

وتعود البدايات الأولى للتعليم الجامعي الأهلي إلى عام 1992م، بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي دشنت عامها الدراسي الأول عام 1992م، وقد تطورت لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1994م، وبعدها زاد إقبال القطاع الخاص والأهلي على الاستثمار في هذا المجال سنة بعد أخرى حيث ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى 9 جامعات عام 2003/2002م، تضم 24 كلية، فيما وصل عدد الجامعات والكليات الأهلية عام 2009م إلى 32 جامعة وكلية تضم 67 كلية منها 41 كلية في التخصصات الإنسانية



و 26 كلية في التخصصات العلمية والتطبيقية، وجاء إصدار قانون الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية رقم 13 لسنة 2005م ولائحته التنفيذية ليمثل نقلة نوعية وخطوة مهمة ومتقدمة في تنظيم عمل الجامعات الأهلية وتوجيه أداؤها بما يحقق الأهداف المرجوة من وجودها، ويجعل منها رافداً نوعياً لمخرجات التعليم الجامعي بما يلبي متطلبات التنمية وسوق العمل، وعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات الأهلية 12.273 طالب وطالبة عام 99/98م، وأرتفع العدد ليصل إلى 51.919 طالب وطالبة في عام 2008/2007م، وعلى مستوى الخريجين عام 99/98م بلغ عددهم 1751 طالب وطالبة، وأرتفع العدد إلى 5.460 طالب وطالبة عام 2008/2007م.

يوم العلم

احتل موضوع تكريم العلم وتشجيع ودعم المتفوقين والتميزين والمبدعين حيزاً هاماً في صدارة اهتمامات دولة الوحدة وأصبح للعلم يوماً يحتفى به سنوياً، وهو يوم 31 يوليو من كل عام والذي احتفى به للمرة الأولى يوم 31 يوليو 2010م، ويتم فيه تكريم أوائل الخريجين من مختلف الجامعات الحكومية والأهلية وتكريم الأساتذة المتميزين والموظفين المثاليين من مختلف الجامعات فضلاً عن تكريم الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي والفائزين بالحصول على دعم مشاريع بحثية في مختلف المجالات التنموية. وقد جسدت هذه الخطوة التي أرساها فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مباركته للعلم والعلماء ودعمه للمبدعين والمتفوقين تأكيداً يوماً بعد يوم على اهتمام وتقدير هذا القائد للعلم وطلابه.